ECA/SRO-NA/ICE/35/3/Rev.1
Distr.: General
November 2020

Arabic
Original: French

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا

الاجتماع الخامس والثلاثون

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

البند الخامس من جدول الأعمال*

التقدم المحرز في تحقيق أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ (أهداف التنمية المستدامة) وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ في دول شمال أفريقيا: ملخص

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي ٣
مقدمة ٣
أولا. الأداء الشامل والاتجاهات المرصودة في درب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣ ..... ٤
١.١ الأداء بخصوص تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٤
٢.١ الأداء المسجل في درب تحقيق أجندة ٢٠٦٣ ..... ٦
٣.١ تحليل الاتجاهات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ٧
٤.١ التملك والتكييف مع السياق والإطار المؤسسي لرصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣ ١١
ثانيا. تحليل مقارن لإنجازات أهداف التنمية المستدامة المحددة في دول شمال أفريقيا ١٣
١.٢ تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بجودة التعليم (الهدف ٤) ١٣
ثالثا. **تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة والعمل اللائق للجميع** ١٦
رابعا. تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بهدف التنمية المستدامة ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ١٧
خامسا. توصيات ١٨

الأشكال

الشكل ١: المؤشر الشامل حسب البلدان (٢٠٢٠) ٥
الشكل ٢: تطور ترتيب دول شمال أفريقيا وفقًا للمؤشر الشامل ٥
الشكل ٣: إنجازات أهداف التنمية المستدامة حسب البلدان ٦
الشكل ٤: معدل تحقيق التطلعات حسب البلدان (٪) ٧
الشكل ٥: تطور معدل التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي ١٤
الشكل ٦: تطور معدل البطالة العام حسب الجنس ومعدل البطالة لدى الشباب (١٥-٢٤ سنة) ١٦

* ECA/SRO-NA/ICE/35/1

ملخص تنفيذي

١. يسعى هذا التقرير إلى تقييم التقدم الذي أحرزته دول شمال إفريقيا في درب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أجندة ٢٠٣٠) للأمم المتحدة وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

٢. فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، تحتل دول شمال أفريقيا منتصف الترتيب العالمي باستثناء السودان وموريتانيا اللتين تحتلان مرتبة متأخرة نسبيًا. من حيث الديناميات، تمكنت جميع الدول من تحسين ترتيبها مع مرور السنوات، باستثناء السودان الذي سجل تراجعا في الترتيب العام وليبيا التي لا ترد ضمن الترتيب العالمي بسبب نقص البيانات.

٣. فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، تسجل دول شمال أفريقيا أداءً أفضلاً من بقية البلدان الأفريقية الأخرى وتتجاوز إنجازاتها المتوسط الأفريقي. في الواقع، تحتل دول شمال أفريقيا المراكز الأربعة الأولى في الترتيب الأفريقي الخاص بأهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يتجاوز متوسط إنجازات دول شمال أفريقيا في تنفيذ أجندة ٢٠٦٣، المقدّر بـ ٣٩٪، المتوسط القاري (٣٣٪). بخصوص أجندة ٢٠٦٣، يتجاوز متوسط أداء هذه البلدان المتوسط الأفريقي.

٤. تُظهر البيانات أن دول شمال أفريقيا قد أحرزت تقدمًا كبيرًا في المجالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ١ و٧ ١٢ ١٣، وأنها تشهد تأخرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢ و٥ و٩.

٥. يتباين أداء دول شمال أفريقيا في تحقيق كل واحد من أهداف التنمية المستدامة، ولم تتمكن سوى الجزائر في إحراز التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة تقريبًا بالتزامن مع بعض الفروق الدقيقة. وتنطبق هذه الملاحظة أيضًا على أجندة ٢٠٦٣. وقد لوحظ وجود اختلافات مماثلة من حيث الاتجاهات التي تميز تطور المؤشرات في كل بلد. ويعكس هذا الأمر وجود اختلافات في الأولويات الوطنية وفي فعالية السياسات من بلد إلى آخر.

٦. بخصوص تملك أهداف التنمية المستدامة وتكييفها مع السياق ومواءمتها مع الخطط والبرامج الوطنية، كشف التحليل أن دول شمال أفريقيا، فيما عدا استثناءات قليلة، لم تفلح في دمج أهداف التنمية المستدامة في سياستها الإنمائية، وأنه لا يزال عليها بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

٧. يظهر تحليل مدى توافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات أن الفجوة لا تزال كبيرة. وبالفعل، لا يزال معدل تغطية المؤشرات عبر المصادر الوطنية منخفضًا، وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤشرات المقدمة، في معظم الحالات، لا تتوافق مع المعايير الدولية ولا تستوفي معايير الدورية والتفصيل وإمكانية الوصول.

٨. سمح لنا التحليل الدقيق لأهداف التنمية المستدامة ٤ و٨ و١٠ باستخلاص بعض الدروس التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تبقى الإنجازات التي أحرزتها دول شمال أفريقيا في درب تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة متواضعة بشكل عام من حيث جودة التعليم على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ من الناحية الكمية. ويتعين إجراء إصلاحات عميقة لنظام التعليم من أجل الارتقاء به في جميع البلدان تقريبًا، وذلك من أجل زيادة معدل الاستبقاء وتزويد المتعلمين بالمهارات اللازمة لتسهيل اندماجهم في الحياة العملية وتقليص بطالة حملة الشواهد التي أصبحت ظاهرة تهدد السلم الاجتماعي في هذه البلدان.

- يعد النمو الشامل والعمل اللائق محوري هدف التنمية المستدامة الثامن، ولا يزال تحقيق هذا الهدف أحد التحديات الرئيسية القائمة في دول شمال أفريقيا. حيث لا تشهد معظم البلدان نموا اقتصاديا ضعيفًا فحسب، بل إن النمو المسجل فيها غير شامل لأنه لا يؤدي إلى توفير مناصب عمل كافية. بالإضافة إلى ذلك، تمثل العمالة في القطاع غير الرسمي حصة كبيرة من إجمالي العمالة، علما أن هذه الوظائف بطبيعتها محفوفة بالمخاطر ولا توفر أي حماية اجتماعية. في العديد من البلدان، تمثل النساء والأطفال غالبية العاملين في هذه الوظائف المحفوفة بالمخاطر.
- فيما يتعلق بالهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالحد من انعدام المساواة، تُظهر الأرقام أن دول شمال أفريقيا قد نجحت عموما في الحد من انعدام المساواة في الدخل بدرجات متفاوتة. يتضح أن الجزائر هي الدولة الأكثر مساواة ضمن هذه العينة. بينما تمكنت تونس وموريتانيا اللتان كانت التفاوتات فيهما مترسخة تاريخياً، من الحد منها بشكل كبير. بعد فترة من التراجع، اتسعت أوجه انعدام المساواة في مصر في السنوات الأخيرة. في السودان، تم تسجيل انخفاض طفيف في مستوى انعدام المساواة. في المغرب، تم تسجيل بعض الصعوبات في تقليص انعدام المساواة على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة.

مقدمة

٩. تلتزم دول شمال إفريقيا، على غرار دول العالم الأخرى، ببذل قصارى الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ وكذلك أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣. ولا يفصلنا حاليا سوى عقد من الزمان عن الموعد النهائي، وقد غدا من المشروع تمامًا معرفة هل هذه البلدان سائرة في المسار الصحيح وهل التقدم المحرز في درب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣ يسمح بالاعتقاد بإمكانية بلوغ الغايات المنشودة.

١٠. يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على النجاحات من أجل تعزيزها وعلى الإخفاقات من أجل إجراء التعديلات اللازمة الكفيلة بتصحيح المسار.

١١. على غرار عمليات التقييم الأخرى، قمنا بتحليل التقدم والأداء على أساس المؤشرات المشتركة المعمول بها في المجتمع الدولي بأسره والتي تم وضعها من قبل منظومة الأمم المتحدة (أجندة ٢٠٣٠) وهيئات الاتحاد الأفريقي (أجندة ٢٠٦٣) بالتشاور مع الدول الأعضاء.

١٢. ينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء. وقد تم التركيز في المبحث الأول على إجراء تقييم شامل للأداء العام لدول شمال أفريقيا[١] في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣ من خلال اعتماد نهج معياري مقارن. وشمل هذا المبحث أيضا فحص مسألة مدى تملك[٢] أهداف التنمية المستدامة وتكييفها مع سياق هذه البلدان. كما تمت دراسة التأثير الاجتماعي والاقتصادي لوباء كوفيد ١٩ على اقتصادات هذه البلدان وتداعياته المحتملة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزء الأخير من هذا المبحث.

[١] تشمل دول شمال أفريقيا كل من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس.

[٢] يعني التملك ضمان اطلاع جميع أفراد المجتمع على الأجندة ومشاركتهم الكاملة في تنفيذها.

[٣] ويتعين على البلدان ترجمة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها في سياقها الخاص.

١٣. يركز المبحث الثاني من التقرير على ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة تقع ضمن اختصاص اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي الهدف ٤ المتعلق بجودة التعليم، والهدف ٨ بشأن النمو الشامل والعمل اللائق والهدف ١٠ بشأن الحد من أوجه انعدام المساواة. يتم إجراء هذا التحليل من منظور مستجيب للنوع. هذا ويضم المبحث الثالث والأخير التوصيات وخاتمة التقرير.

١٤. استند التحليل إلى مراجعة وثائقية شاملة للتقارير والوثائق الرسمية المتاحة من قبل البلدان ومنظومة الأمم المتحدة. وتم استكمال هذه المراجعة بمقابلات هادفة، وجهاً لوجه و / أو عن بعد، مع خبراء من البلدان ومجموعة الدول التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المشاركين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٥. تم استقاء البيانات المستخدمة في التقرير من عدة مصادر: البيانات الرسمية من البلدان المعنية، وقواعد البيانات الخاصة بنظام الأمم المتحدة وشبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN).

أولا. الأداء الشامل والاتجاهات المرصودة في درب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣

١.١ الأداء بخصوص تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١٦. عموما، يتجاوز أداء دول شمال أفريقيا في درب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة متوسط البلدان الأفريقية، وتحتل مراتب متقدمة بين بلدان القارة.

١٧. فيما يتعلق بمؤشر التنمية المستدامة باستثناء ليبيا التي لم يحسب مؤشرها بسبب نقص البيانات، حققت أربع دول أداءً محترمًا، وهي الجزائر (٧٢,٣) وتونس (٧١,٤) والمغرب (٧١,٣) ومصر (٦٨,٨). فيما سجلت كل من موريتانيا والسودان أداء متوسطا، وبلغ فيهما المؤشر المذكور ٥٧,٧ و٤٩,٦ على التوالي.

الشكل ١ : المؤشر الشامل حسب البلدان (٢٠٢٠)

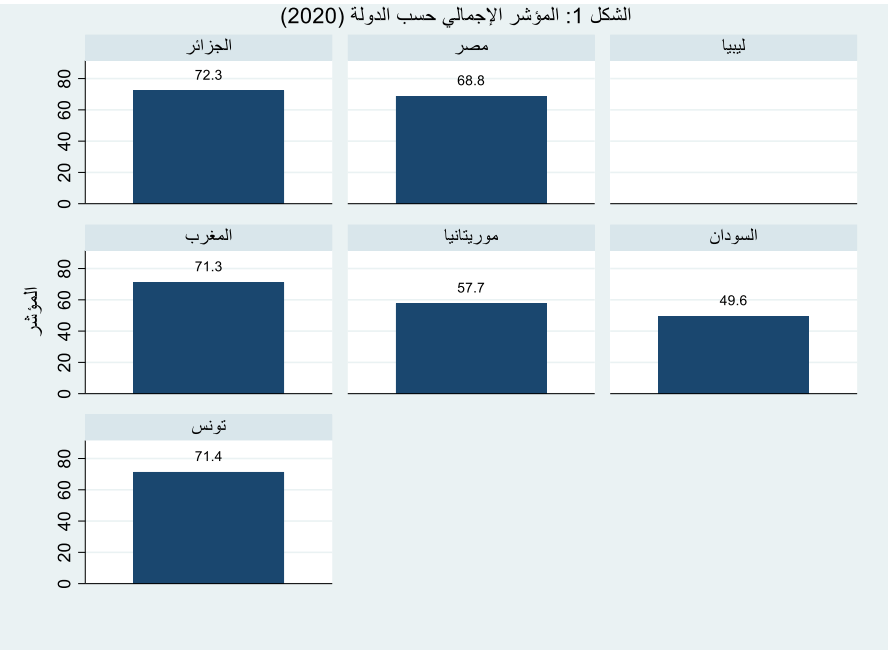

المصدر: قاعدة بيانات ساكس وآخرون (٢٠٢٠).

١٨. على المستوى الشامل، تحتل الجزائر (٥٦) وتونس (٦٣) والمغرب (٦٤) مراتب متقدمة إلى حد ما في الترتيب الخاص بالأداء المسجل في درب تحقيق أهداف التنمية المستدامة من بين ١٩٣ دولة تم اختيارها في تقرير ٢٠٢٠. وتحتل مصر (٨٣) مكانة متوسطة في هذا الترتيب، بينما تحتل كل من موريتانيا (١٣٠) والسودان (١٥٩) مرتبة سيئة نوعًا ما.

١٩. على مستوى القارة الأفريقية، تعد الجزائر (١) وتونس (٢) والمغرب (٣) ومصر (٤) من بين أفضل البلدان أداءً في القارة. وتحتل كل من موريتانيا والسودان المرتبتين ١٨ ٤١ على التوالي.

الشكل ٢ : تطور ترتيب دول شمال أفريقيا وفقًا للمؤشر الشامل

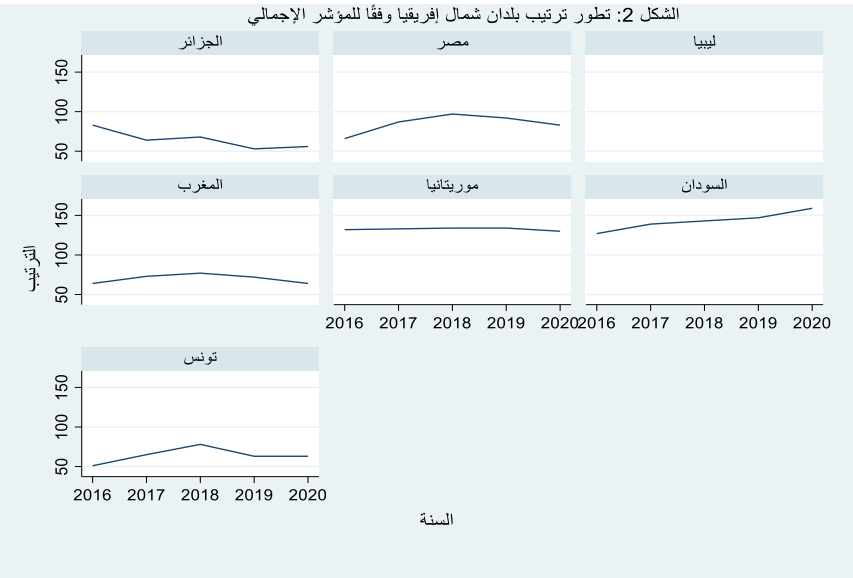

المصدر: قاعدة بيانات ساكس وآخرون. (٢٠٢٠).

٢٠. في المجال الاجتماعي والاقتصادي، تمكنت دول شمال أفريقيا، في المتوسط، من تحقيق أداء محترم فيما يتعلق بالهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي العالم بأسره)، حيث تم تحقيق هذا الهدف بنسبة ٨٢,٧٪ في المتوسط. وبلغ مستوى تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حصول الجميع على خدمات طاقة موثوقة ومستدامة وحديثة بتكلفة معقولة) متوسط ٧٣,٤٪ وهدف التنمية المستدامة ٤ (ضمان التعليم العادل للجميع، فرص التعلم الشامل والجودة والتعلم مدى الحياة) بنسبة ٧١,٢٪ في المتوسط. ومع ذلك، بقي أداء هذه البلدان فيما يتعلق بالهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة (بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع المستدام الذي يفيد الجميع ويشجع الابتكار) والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات) متواضعا، حيث بلغت معدلات الإنجاز ذات الصلة ٣٨,٨٪ و٤٧,٤٪ في المتوسط فقط.

٢١. في المجال البيئي، كان متوسط أداء دول شمال أفريقيا محترمًا بشكل عام، ولا سيما الهدف ١٣ (اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ وتداعياته) والهدف ١٢ (النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين)، وذلك بمعدل إنجاز يناهز ٩٥٪ و٨٨,٧٪ في المتوسط. من ناحية أخرى، كان الأداء فيما يتعلق بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة) والهدف ١٤ (حفظ

المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة) متواضعا، مع معدلات إنجاز ذات صلة تناهز ٦٠,١٪ و٦٣,٢٪.

٢٢. فيما يتعلق بالحوكمة والمؤسسات، كان متوسط الأداء متواضعا نسبيًا، ولا يتجاوز ٦٤,٢٪ للهدف ١٦ (تشجيع ظهور مجتمعات سلمية وشاملة لأغراض التنمية المستدامة) و٥٩,٧٪ فقط بالنسبة للهدف الهدف ١٧ (تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة).

الشكل ٣: إنجازات أهداف التنمية المستدامة حسب البلدان

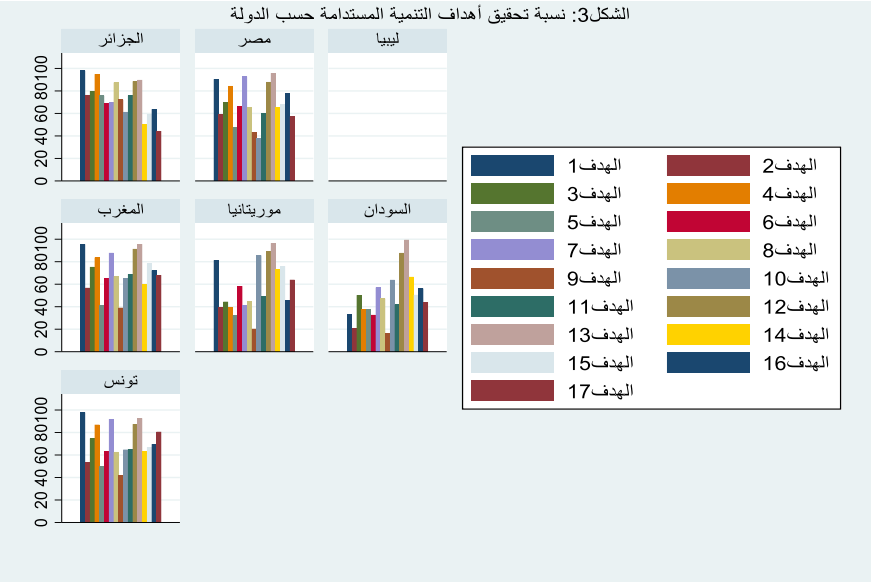

المصدر: ساكس وآخرون

٢.١ الأداء المسجل في درب تحقيق أجندة ٢٠٦٣ [٤]

٢٣. بلغ الأداء العام لدول شمال أفريقيا من حيث إنجاز أجندة ٢٠٦٣ مستوى ٣٩٪. ويتجاوز هذا المعدل المتوسط المسجل على صعيد القارة الأفريقية كلها والمقدر ب ٣٣%.

٢٤. من حيث كل واحد من التطلعات، فإن نتائج أداء دول شمال أفريقيا المتعلقة بالطموحين ٤ (أفريقيا تنعم بالسلم والأمن) و٦ (أفريقيا التي تقود الشعوب تنميتها، وتعتمد على الامكانيات الكامنة للشعوب الافريقية، ولاسيما شبابها ونساؤها، وتهتم بالأطفال) أفضل بشكل كبير من نتائج بقية بلدان القارة. فيما يتعلق بالتطلعين ١ (أفريقيا مزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة) و٢ (قارة متكاملة ومتحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية النهضة الأفريقية)، تناهز نتائج تحقيقهما على التوالي نسبتي ٤٣٪ ٤٥٪، أقل بقليل من النسب التي حققتها جميع دول القارة المقدرة بـ ٤٩٪ ٤٦٪. من ناحية أخرى، تسجل دول شمال أفريقيا تأخراً كبيراً في تحقيق التطلعات ٣ (أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون) ٥ (أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية وتراث وقيم وأخلاقيات مشتركة) و٧ (أفريقيا باعتبارها لاعباً وشريكاً عالمياً قوياً ومتحداً ومؤثراً).

[٤] البيانات الخاصة بإنجازات أجندة ٢٠٦٣ متاحة في أربع دول فقط: الجزائر ومصر والسودان وتونس.

الشكل ٤: معدل تحقيق التطلعات حسب البلدان (٪)

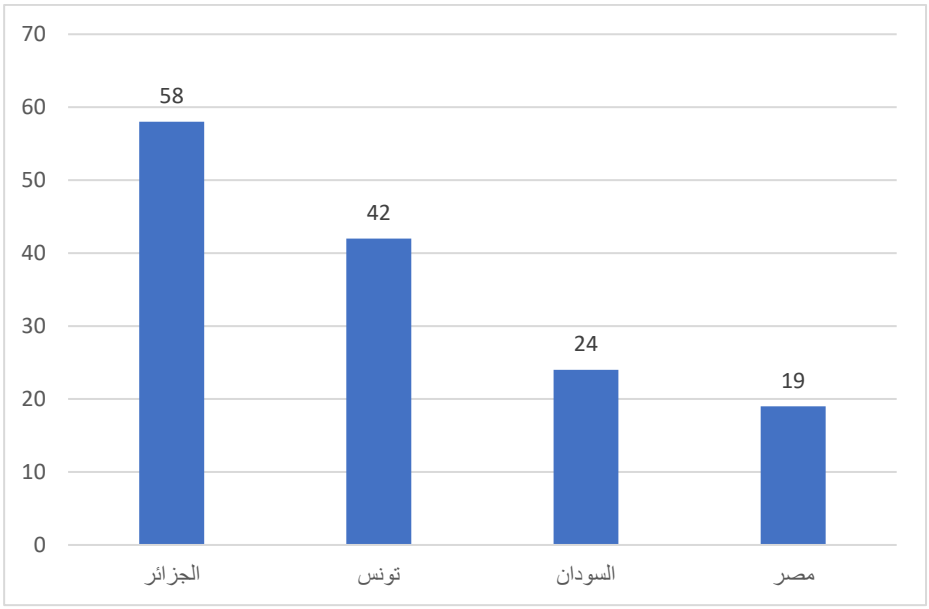

المصدر: الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

٢٥. فيما يتعلق بأهداف أجندة ٢٠٦٣، تشير البيانات إلى معدلات إنجاز تناهز ٨٩٪ بالنسبة للهدف ٩ (إنشاء وتفعيل المؤسسات المالية والنقدية القارية الرئيسية)، ٦٨٪ بالنسبة للهدف ٣ (الصحة ومواطنون يتمتعون بتغذية جيدة)، ٦٧٪ بالنسبة للهدف ٧ (الاقتصادات والمجتمعات المحلية المستدامة بيئيًا والمرنة مناخيا)، ٦٦٪ بالنسبة للهدف ١ (مستوى عال من المعيشة ونوعية الحياة والرفاهية للجميع) ٦٤٪ بالنسبة للهدف ١٨ (تمكين الشباب وحقوق الأطفال). أما الأهداف التي كان أداء دول شمال أفريقيا فيها أقل فهي الهدفان ١٢ (إرساء المؤسسات المختصة والقيادة المحولة على جميع المستويات) ٨ (أفريقيا المتحدة – اتحادية أو كونفدرالية)، بمعدلات إنجاز تقدر بـ ١٪ ٦٪ على التوالي. وتتميز الأهداف ٤ (الاقتصادات المتحولة وخلق فرص العمل) ٢٠ (تتحمل أفريقيا المسؤولية الكاملة عن تمويل أهدافها الإنمائية) ٢ (مواطنون على مستوى عالي من التعليم والتأهيل بالاستناد على العلوم والتكنولوجيا والابتكار) ٥ (الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج) بمعدلات إنجاز منخفضة نسبيًا تتراوح من ٢٠٪ إلى ٢٦٪. بالنسبة لبقية الأهداف، تتراوح معدلات الإنجاز من ٣٢٪ إلى ٥٤٪.

٣.١ تحليل الاتجاهات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة [٥]

٢٦. فيما يتعلق بمكافحة الفقر والجوع، حققت دول شمال أفريقيا بشكل عام أداءً محترمًا. وتعكس الاتجاهات تراجعا مستمرا للفقر والجوع، بدرجات متفاوتة حسب البلدان، والاستثناء الوحيد في هذا الصدد هو السودان الذي يسجل اتجاها تصاعديا في هذه المؤشرات.

٢٧. أفلحت الجزائر، التي كانت مستويات هذه المؤشرات فيها منخفضة بالفعل منذ البداية، في تعزيز مكانتها في مكافحة الفقر وسوء التغذية، تليها تونس، حيث كان المنحى المتراجع لهذين المؤشرين ملحوظًا للغاية منذ عام ٢٠١٥. كما ينجح المغرب في تقليص مؤشراته المتعلقة بالفقر وسوء التغذية بشكل كبير.

[٥] المصدر: قاعدة بيانات ساكس وآخرون. (٢٠٢٠).

٢٨. اتسمت مصر وموريتانيا بارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية نسبيا، وتشهدان حاليا تراجعا في هذه المعدلات، حيث نجحتا في خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر ويعانون من مشاكل سوء التغذية. ولم تفلح سوى السودان، من بين دول شمال أفريقيا جميعها، في عكس المنحى المتزايد لهذين المؤشرين والذين بلغا مستويات مثيرة للقلق.

٢٩. تُظهر البيانات الخاصة بالوضع الغذائي في دول شمال أفريقيا وجود اتجاه عام نحو الانخفاض في المؤشرات لجميع البلدان باستثناء موريتانيا. ويعكس هذا الانخفاض تحسنا ملحوظا في الوضع الغذائي العام في هذه البلدان. كما يسجل الاتجاه نفسه في المؤشر الخاص بوقف النمو لدى الأطفال. من حيث المستوى، يظل المؤشر الأخير مرتفعًا إلى حد ما في كل من مصر والسودان والجزائر.

٣٠. لا يزال مستوى انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة مرتفعاً إلى حد ما في السودان وموريتانيا والمغرب، وهو منخفض نسبياً في الجزائر ومصر وتونس، مع اتجاه تنازلي في جميع دول شمال أفريقيا، باستثناء موريتانيا حيث يشهد ارتفاعا وليبيا حيث بقي المستوى مستقرا.

٣١. تشهد السمنة، على اعتبارها شكلا من أشكال عدم التوازن الغذائي، تطوراً مقلقا في بلدان شمال أفريقيا. ويكاد يكون ارتفاع معدل انتشار السمنة بين سكان هذه الدول عاما، ويشكل كارثة خاصة في مصر وليبيا، حيث يتجاوز ٣٠٪. وتشهد الجزائر وتونس والمغرب معدلات أقل، لكنها تسجل اتجاها تصاعديا. وتسجل موريتانيا لوحدها مستوى منخفض، لكنها تعرف اتجاها تصاعديا.

٣٢. لا يزال معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس[٦] مرتفعًا جدًا في بعض دول شمال أفريقيا، لا سيما في موريتانيا والسودان، حيث بلغ ٧٦٦ و٢٩٥ على التوالي في عام ٢٠١٧. بشكل عام، يشهد هذا المعدل اتجاها تنازليا في جميع دول شمال أفريقيا باستثناء ليبيا حيث ارتفع في السنوات الأخيرة.

٣٣. يبقى معدل وفيات المواليد الجدد في دول شمال أفريقيا منخفض نسبيًا بشكل عام باستثناء موريتانيا حيث بلغ ٣٣,٥ /١٠٠٠ وفي السودان (٢٨,٦) في عام ٢٠١٨. وتسجل ليبيا أدنى المعدلات في هذا المجال (٦,٤ في ٢٠١٨). عموما، يلاحظ وجود اتجاه تنازلي في هذا المعدل.

٣٤. تتبع وفيات الأطفال دون سن الخامسة نفس اتجاه وفيات الأمهات أثناء النفاس على الرغم من أن مستواها أعلى ويتراوح من ١٢/١٠٠٠ في ليبيا إلى ٧٥,٧ في موريتانيا في ٢٠١٨.

٣٥. لا تزال معدلات الإصابة بالسل مرتفعة للغاية في العديد من دول شمال أفريقيا، ولا سيما في موريتانيا والسودان والمغرب وبدرجة أقل في الجزائر. ويبقى هذا المعدل منخفضا للغاية في مصر ومنخفضا إلى حد ما في كل تونس وليبيا. ويشير الاتجاه العام إلى وجود انخفاض ملحوظ في موريتانيا والسودان، واستقرار نسبي في بقية البلدان الأخرى.

٣٦. يعكس أمد الحياة مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنظام الصحي والغذاء ونظافة الحياة بشكل عام، ويبقى مرتفعا للغاية في الجزائر والمغرب وتونس حيث يصل إلى حوالي ٧٦ عامًا. ويتأرجح في مصر وليبيا بين ٧٠,٥ (مصر) و٧١,٩(ليبيا)، بينما مازال منخفضا في موريتانيا والسودان (٦٣,٩ و٦٥,١ على التوالي). ويسجل هذا المؤشر عموما اتجاها تصاعديا.

---

[٦] معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس لكل ١٠٠٠٠٠ ولادة حية.

٣٧. لا يزال معدل خصوبة الفتيات المراهقات مرتفعا للغاية على الرغم من انخفاضه في ثلاثة بلدان، وهي موريتانيا والسودان ومصر. ومازال هذا المعدل مرتفعا بشكل معتدل في المغرب ومنخفضا إلى حد ما في كل من ليبيا وتونس والجزائر. يتبع هذا المؤشر منحى عام تنازلي في جميع البلدان تقريبًا.

٣٨. في مجال الخدمات الصحية الأساسية، تبقى البيانات المتعلقة بنسبة الولادات التي تتم تحت إشراف موظفين صحيين مؤهلين جزئية للغاية، ولا تسمح بتحديد الاتجاهات. وتتعلق البيانات الآنية المتاحة بكل من الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان. وتشهد ليبيا والجزائر أعلى المعدلات في المنطقة، على الرغم من أن البيانات تعود إلى ما قبل ٢٠١٥.

٣٩. إن معدل البقاء على قيد الحياة للأطفال الذين تلقوا لقاحين موصى بهما من قبل منظمة الصحة العالمية مرتفع للغاية، خاصة في المغرب حيث يشهد هذا المعدل استقرارا ويقترب من ١٠٠٪، كما أنه مرتفع جدًا في تونس، حيث يتأرجح بين ٩٤٪ و٩٨٪ حسب السنة. وتسجل ليبيا معدلا مرتفعا يتراوح بين ٩٣٪ و٩٨٪. وسجلت مصر والجزائر معدلات عالية إلى حد ما حتى منتصف العقد، لكنها انخفضت نوعا ما بعد ذلك. في السودان، مازال هذا المعدل متقلبا للغاية، ويتراوح من ٨٥٪ في ٢٠١٣ إلى ٩٠٪ في ٢٠١٧.

٤٠. تسجل الجزائر أعلى نسبة سكان مستهدفين يستفيدون من تغطية الخدمات الصحية الأساسية، حيث بلغت ٧٨٪ عام ٢٠١٧. وتصل هذه النسبة إلى ٧٠٪ في المغرب وتونس (٢٠١٧)، وتبلغ ٦٨٪ في مصر وتقترب من ٦٤٪ في ليبيا. وتشهد كل من موريتانيا والسودان أدنى النسب، حيث بالكاد تتجاوز ٤١٪ ٤٤٪ على التوالي (٢٠١٧). وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن الاتجاه العام لهذه النسبة تصاعدي، مما يعكس الجهود التي تبذلها الحكومات لتوسيع الخدمات الصحية الأساسية.

٤١. يُظهر تحليل نظام التعليم من خلال معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية أن دول شمال أفريقيا قد أحرزت تقدمًا بشكل عام فيما يخص الالتحاق بالمدارس الابتدائية، باستثناء موريتانيا والسودان حيث لا يزال هذا المعدل منخفضًا على الرغم من وجود اتجاه تصاعدي، خصوصا في موريتانيا. من ناحية أخرى، بالنسبة للتعليم الثانوي، تظل المعدلات منخفضة مقارنة بالمعايير الدولية، حيث أن هذا المعدل في المتوسط بالكاد يتجاوز ٦٤,٥٪ مع وجود تفاوت كبير بين الدول.

٤٢. في مجال المساواة بين الجنسين، تُظهر المؤشرات أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال دول شمال أفريقيا متأخرة في هذا المجال وأن عليها مواصلة الجهود لسد الفجوة.

٤٣. تسجل كل من مصر والمغرب وتونس أعلى نسب وصول النساء إلى وسائل تنظيم الأسرة حيث بلغت المعدلات ذات الصلة ٨١ ٧٨,٥٪ و٧٤,٧٪ على التوالي (٢٠١٧)؛ في الجزائر، يتزايد هذا المعدل بشكل واضح ويبلغ ٧٦,٥٪ (٢٠١٧). بالنسبة للدول الأخرى وفي السنة نفسها، ظل هذا المعدل منخفضًا ولا يكاد يتجاوز ٤٧٪ في ليبيا و٣٣,٨٪ في موريتانيا و٣٣,٣٪ في السودان. من حيث الاتجاهات، باستثناء تونس التي يشهد فيها هذا المعدل استقرارا، تسجل جميع البلدان الأخرى اتجاهًا تصاعديًا واضحًا إلى حد ما.

٤٤. تعد نسبة سنوات دراسة الإناث مقارنة بالذكور مؤشرا على المناصفة في التعليم، وتبقى هذه النسبة أقل من ١٠٠ في جميع دول شمال أفريقيا، مما يشير إلى وجود فجوة على حساب الفتيات. بالطبع، يتم سد هذه الفجوة في جميع البلدان تقريبًا.

٤٥. لا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل، التي تقاس بنسبة النساء مقارنة بالرجال، منخفضة بمتوسط يبلغ حوالي ٣٣٪ في جميع دول شمال أفريقيا على مدى العقد الماضي.

٤٦. تتجلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية في نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان. وتختلف هذه النسبة من فترة تشريعية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، ناهزت هذه النسبة ٢١,٧٪ في دول شمال أفريقيا.

٤٧. تشهد معظم دول شمال أفريقيا معدلات بطالة هيكلية مرتفع إلى حد ما. حيث سجل كل من المغرب (٩٪) وموريتانيا (٩,٥٪) ومصر (١٠,٨٪) والجزائر (١١,٧٪) أدنى النسب سنة ٢٠١٩. من ناحية أخرى، تشهد بقية الدول معدلات بطالة عالية تتراوح بين ١٨,٦٪ في ليبيا، و١٦,٥٪ في السودان، و١٥,٥٪ في تونس، ومن المرجح أن يزداد هذا الوضع سوءًا في المستقبل بسبب الأزمة الناجمة عن وباء كوفيد-١٩.

٤٨. بخصوص التزويد بالماء الصالح للشرب، يبلغ معدل التزويد بالماء الصالح للشرب 93.6٪ في الجزائر، و٩٩,١٪ في مصر، و٩٨,٥٪ في ليبيا، و٨٦,٨٪ في المغرب، و٩٦,٣٪ في تونس. بالنسبة للسودان وموريتانيا، يناهز هذا المعدل ٦٠,٣٪ و٧٠,٧٪ على التوالي، مع وجود اتجاه تصاعدي واضح. وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بالمعدل المتوسط للدول الأفريقية والذي يبلغ ٦٦,٥٪ (٢٠١٩)، باستثناء السودان.

٤٩. فيما يتعلق بالحصول على الكهرباء ومصادر الطاقة النظيفة، تبلغ المعدلات حوالي ١٠٠٪ في الجزائر ومصر والمغرب وتونس. في عام ٢٠١٧، بلغ هذا المعدل ٤٢,٩٪ و٥٦,٥٪ في موريتانيا والسودان على التوالي. بالنسبة لليبيا، يبلغ هذا المعدل ٧٠,١٪، وقد انخفض بشكل حاد منذ عام ٢٠١٠. وللمقارنة، نشير أن هذا المعدل لا يتجاوز ٤٩,٦٪ كمتوسط في دول القارة الإفريقية (٢٠١٩).

٥٠. فيما يتعلق بوصول السكان إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تحرز معظم دول شمال أفريقيا تقدمًا ملحوظًا. وتشهد معدلات التوصيل إلى الإنترنت تقدما واضحا، وينطبق الأمر ذاته على شبكات الهاتف المحمول. بالنسبة لاستخدام الهاتف الخلوي، تبقى هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بالمعدل المتوسط المسجل في البلدان الأفريقية والمقدر بنحو ٣٢,٦٪ (٢٠١٧).

٥١. لا تتاح البيانات المتعلقة بالإنفاق على البحث والتطوير إلا بالنسبة للمغرب، مصر وتونس. في هذين البلدين الأخيرين، انخفضت حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة لأنشطة البحث والتطوير، بعد أن شهدت اتجاهًا تصاعديًا خلال العقد الأول، وتراجعت بشكل كبير من ٠,٧٢٪ في عام ٢٠١٥ لمصر إلى ٠,٦١٪ فقط في عام ٢٠١٧. في تونس، شهد هذا المعدل أيضًا انخفاضًا حادًا من ٠,٧١٪ في ٢٠١١ إلى ٠,٦٪ فقط في ٢٠١٦. في المغرب، تمثل الميزانية المخصصة للبحث والتطوير ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٨ [٧].

٥٢. إن جودة الهواء في المدن، التي تُقاس بالمتوسط السنوي للجسيمات الدقيقة في المدن، مرجحة بعدد السكان، متغيرة في دول شمال أفريقيا. في حين أن هذا المستوى لا يزال مقبولًا نسبيًا في بلدان مثل الجزائر والمغرب وتونس، فقد وصل هذا المعدل في بلدان أخرى إلى مستويات مقلقة، لا سيما في مصر وليبيا.

٥٣. يشير مؤشر صحة المحيطات، الذي يقيس درجة نظافة مياه البحر، إلى وجود تدهور طفيف وفي أحسن الأحوال ركود في هذا المؤشر بالنسبة لجميع البلدان.

[٧] بحسب مديرية التعليم العالي والبحث العلمي.

٤.١ التملك والتكييف مع السياق والإطار المؤسسي لرصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣

٥٤. يُظهر تحليل الإطار المؤسسي الذي تم وضعه لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أن جميع البلدان قد أنشأت كيانات مسؤولة عن هذا التنفيذ ولكن بدرجات متفاوتة من المسؤولية والسلطات. لقد وضعت بعض البلدان هذه الكيانات في أعلى مستوى من التسلسل الهرمي للنظام (رئيس الوزراء) وأعطتها صلاحيات واسعة بفضل نصوص قانونية لها قوة القانون. بينما أحدثتها بلدان أخرى على مستوى وزارات فنية دون صلاحيات حقيقية ودون إطار قانوني واضح.

٥٥. بخصوص تملك أهداف التنمية المستدامة وتكييفها مع السياق ومواءمتها مع الخطط والبرامج الوطنية، كشف التحليل أن دول شمال أفريقيا، فيما عدا استثناءات قليلة، لم تفلح في دمج أهداف التنمية المستدامة في سياستها الإنمائية، وأنه لا يزال عليها بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. في الواقع، لا يزال عدد أهداف التنمية المستدامة التي تغطيها الخطط والبرامج الوطنية كليا أو جزئيا منخفض، ويشكل كل من مصر والمغرب استثناء في هذا الباب.

٥٦. يظهر تحليل مدى توافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات أن الفجوة لا تزال كبيرة. وبالفعل، لا يزال معدل تغطية المؤشرات عبر المصادر الوطنية منخفضًا، وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤشرات المقدمة، في معظم الحالات، لا تتوافق مع المعايير الدولية ولا تستوفي معايير الدورية والتفصيل وإمكانية الوصول.

١.٥ التأثير المتوقع لكوفيد ١٩ على إنجازات أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣

٥٧. على غرار بلدان العالم الأخرى، تضررت دول شمال أفريقيا بشدة من وباء كوفيد ١٩ في وقت لم تتعاف فيه بالكامل بعد من عواقب أزمة عام ٢٠٠٨ وفي بعض الحالات[٨] من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأحداث المتعلقة بالربيع العربي.

٥٨. من الواضح أن الوباء كان له تأثير مدمر على إجراءات البلدان للمضي قدمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣. لا يزال التقدم في درب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالفعل غير كافٍ ولا يسمح بتحقيقها بالكامل خلال هذا العقد الذي يفصلنا عن التاريخ المصيري لعام ٢٠٣٠، وقد يؤدي ظهور الوباء واستمراره إلى محو التقدم المتواضع المحرز في بعض المجالات

٥٩. ويكمن التحدي الذي تواجهه العديد من البلدان حاليا في كيفية تقليل تأثير كوفيد ١٩ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٠. على مدار العقد الماضي، أحرزت دول شمال أفريقيا تقدمًا ملحوظًا في مكافحة الفقر والقضاء على الجوع. ومع ذلك، تتوقع الدراسات المستقبلية حول التأثير الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد ١٩ كلها تفاقم معدل الفقر، النقدي والمتعدد الأبعاد، خلال السنوات القادمة.

٦١. بخصوص التغذية، تعد دول شمال أفريقيا جميعها، باستثناء المغرب، مستوردة صافية، وتعتمد على الواردات الغذائية، وخاصة الحبوب، بدرجات متفاوتة. يمكن أن يؤثر الاضطراب في التجارة الدولية نتيجة

[٨] على وجه الخصوص في كل من تونس وليبيا ومصر.

لإغلاق الحدود وارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي سلباً على توافر كميات كافية من الغذاء الأساسي للسكان. وينضاف إلى ذلك الانخفاض في مداخيل الفئات الضعيفة بعد فقدان الوظائف والاضطرابات التي تعرضت لها مسارات التوزيع الوطنية بسبب فترات الحجر. ويحتمل أن يكون لهذه العوامل مجتمعة تأثير سلبي على النظام الغذائي للسكان، وأن تؤدي إلى ارتفاع معدل سوء التغذية، المرتفع بالفعل في بعض بلدان المنطقة.

الجدول ١ : تطور معدل الفقر النقدي في دول شمال أفريقيا قبل / بعد

البلد	السنة المرجعية	سيناريو أزمة كوفيد ١٩[٩]
الجزائر *	٥,٥	غير متاح
مصر *	٢٧,٦	٣١,٩
ليبيا	غير متاح	غير متاح
المغرب*	٢,٩	٦,٦
موريتانيا	٥,٥	٦,٠
السودان *	٣٦,١	غير متاح
تونس	١٥,٢	١٩,٢

* الجزائر: آخر الأرقام المعروفة، مصر: توقعات لعام ٢٠٢١ دون تدخل حكومي، السودان (٢٠١٤)، المغرب (٢٠١٨). تختلف عتبة الفقر حسب البلد.

٦٢. قد تؤدي أزمة كوفيد 19 إلى تراجع التقدم المتواضع الذي أحرزته دول شمال أفريقيا في مجال المساواة بين الجنسين. في الواقع، تعاني النساء من العديد من الآثار السلبية سواء في المنازل أو في أماكن العمل.

٦٣. وفي الوقت نفسه، أدى وباء كوفيد -19 إلى إغراق اقتصادات المنطقة في دورة ركود أشد حدة من تلك التي تسببت فيها أزمة عام 2008.

[٩] وفق السيناريو الأساسي وعتبة الفقر على المستوى الوطني.

ثانيا. تحليل مقارن لإنجازات أهداف التنمية المستدامة المحددة في دول شمال أفريقيا

١.٢ تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بجودة التعليم (الهدف ٤) [١٠]

٦٤. أظهر التحليل، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الضعيف الذي لا يوفر فرص عمل كافية، أن جميع دول المنطقة تعاني من عدم التوافق بين التدريب واحتياجات سوق العمل من جهة، ومن ناحية أخرى، من عدم فعالية سياسات التوظيف العامة التي تؤدي إلى سوق عمل غير فعال. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل مفرط بين حملة الشواهد الشباب، وبشكل خاص في أوساط الفتيات الصغيرات، وإلى زيادة الوظائف غير المستقرة في القطاع غير الرسمي.

٦٥. يعد توفير التعليم الجيد للجميع هدفا أساسيا تم تبنيه في كل من أجندة ٢٠٣٠ وأجندة ٢٠٦٣. ولذلك، فإن التعليم هو شرط مسبق أساسي لجميع الاستراتيجيات الهادفة إلى ضمان التنمية المستدامة والمتسقة على المدى الطويل، سواء في البلدان المتقدمة أو حتى في البلدان النامية.

٦٦. زادت معدلات الالتحاق في دول شمال أفريقيا بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية في جميع مستويات التعليم: ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي والعالي. وتخفي هذه الظاهرة شبه العالمية بعض الفروق الدقيقة والخصوصيات المرتبطة بمستوى التنمية وكفاءة نظام التعليم وفعالية السياسات التعليمية في كل بلد.

٦٧. إن أبرز إنجاز لدول شمال أفريقيا في مجال التعليم هو التقدم المحرز في معدل الالتحاق بالمدارس قبل الابتدائية. ويبقى هذا المعدل مرتفع بشكل خاص في المغرب حيث وصل إلى ٥٧,٨٪ (٢٠١٨-٢٠١٩) ويتجاوز ٤٠٪ في السودان وتونس .هذا المعدل مرتفع بشكل معتدل في مصر ولا يزال منخفضًا في موريتانيا (٥٪ في عام ٢٠١٥).

٦٨. يُظهر مؤشر التكافؤ بين الجنسين، القريب من الوحدة أو أكبر منها في معظم دول شمال أفريقيا[١١]، أن الفتيات الصغيرات لديهن نفس إمكانية الوصول إلى مدارس الحضانة والفصول الأولية على نفس الأساس مثل الفتيان أو حتى أكثر من ذلك، باستثناء المغرب حيث يبلغ المؤشر ٠,٨٦ (٢٠١٨)، مما يؤكد وجود بعض أوجه انعدام المساواة بين الجنسين لصالح الأولاد.

٦٩. بخصوص التعليم الابتدائي، يتجاوز معدل الالتحاق الإجمالي ١٠٠٪ في الجزائر ومصر والمغرب وتونس. في موريتانيا، شهد هذا المعدل اتجاها تصاعديا حتى عام ٢٠١٥ قبل أن يسجل انخفاضا. من ناحية أخرى، لا يزال هذا المعدل منخفضًا في السودان (٧٦,٨٪، ٢٠١٧)، مع اتجاه تصاعدي في الفترة الأخيرة.

٧٠. من حيث النوع، يشير المؤشر أن تكافؤ الفرص بين الفتيات والفتيان في التعليم الابتدائي مكفول في موريتانيا ومصر وتونس. في المقابل، في الجزائر والسودان والمغرب، يبرز هذا المؤشر استمرار بعض اللامساواة على حساب الفتيات.

---

[١٠] تم استقاء البيانات المستخدمة في هذا المبحث من قاعدة بيانات اليونسكو: وتلك الخاصة بالأمم المتحدة: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database

[١١] هذه البيانات غير متاحة بالنسبة للجزائر وليبيا.

٧١. في التعليم الثانوي، تتجه نسبة الالتحاق الإجمالية نحو الارتفاع في جميع البلدان تقريبًا. وحققت مصر وتونس أفضل أداء حيث بلغت معدلاتهما ٧٨,٩٪ في تونس (٢٠١٦) و٧٦,٦٪ في مصر (٢٠١٨)، يليهما المغرب بنسبة ٦٢,٥٪ (٢٠١٨). في السودان وموريتانيا، لا يزال هذا المعدل منخفضًا ويبلغ ٣٨,٦٪ (٢٠١٧) و٢٨,٤٪ (٢٠١٨) على التوالي.

٧٢. فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يشير مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى أن مصر والمغرب لم تفلحا بعد في ضمان التكافؤ في الالتحاق بالتعليم الثانوي على الرغم من الاتجاه لتقليص الفجوة التي تضر بالفتيات. في موريتانيا والسودان، تم تحقيق المناصفة، بينما تعاني تونس من عدم المساواة على حساب الأولاد، حيث بلغ مؤشر المساواة بين الجنسين ١,٣ في عام ٢٠١٦.

٧٣. في التعليم العالي، يمكن تصنيف دول شمال أفريقيا إلى ثلاث مجموعات:

– المجموعة الأولى التي يكون فيها معدل الالتحاق بالتعليم العالي مرتفعا جدا، وتضم الجزائر بمفردها، إذ حققت نسبة تتجاوز ١٠٠٪ خلال كامل الفترة ٢٠١٣-٢٠١٨ مع انخفاض في هذا المعدل في نهاية الفترة من ١١٩,٥ ٪ في ٢٠١٣ إلى ١٠٩,٩٪ في ٢٠١٨؛

– تتشكل المجموعة الثانية من كل من مصر والمغرب وتونس، وتشهد معدل متوسط بحوالي ٣٠٪، مع اتجاه تصاعدي في مصر والمغرب وتنازلي في تونس؛

– المجموعة الثالثة التي سجلت معدلا منخفضا إلى حد ما تتكون من السودان حيث يبلغ هذا المعدل ١٦,٩٪ (٢٠١٥) وموريتانيا بمعدل لا يتجاوز ٥٪ في ٢٠١٧؛

– فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، حققت معظم دول شمال أفريقيا التكافؤ أو تقترب من ذلك. تتميز تونس بأن مؤشر التكافؤ بين الجنسين فيها أعلى بكثير من ١، وهو ما يدل على وجود انعدام المساواة على حساب الأولاد، مع وجود اتجاه متزايد في هذا الصدد.

الشكل ٥: تطور معدل التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي

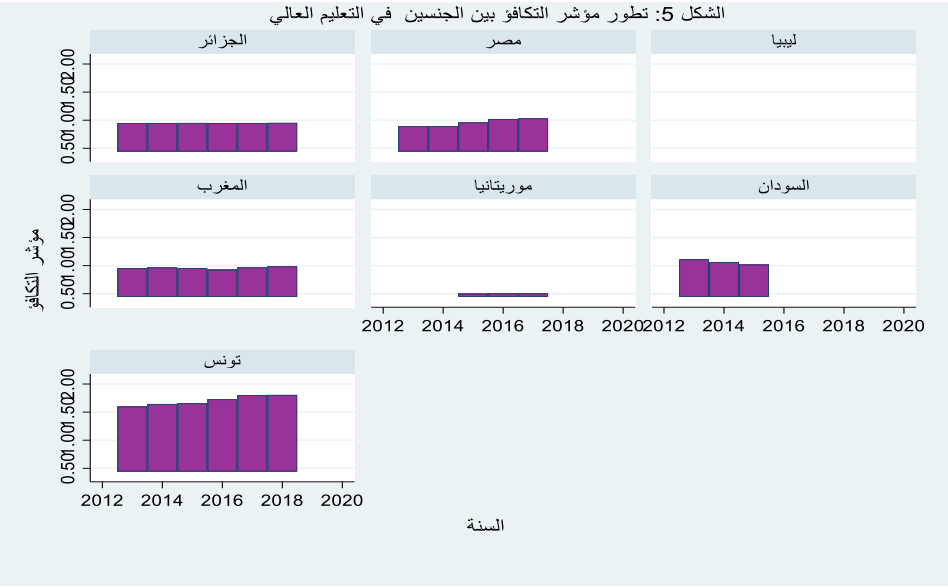

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

٧٤. من أجل تقييم أداء نظام التعليم بشكل أفضل في دول شمال أفريقيا، وبغض النظر عن البيانات الكمية، ينبغي فحص جودة هذا النظام وفقًا للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة الذي يسعى إلى "ضمان التعليم الشامل والجيد للجميع وتعزيز التعلم مدى الحياة".

٧٥. ركز التحليل على قدرة أنظمة التعليم المعنية في البلدان على تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للاندماج في الحياة العملية، مع مراعاة احتياجات سوق العمل والديناميات التي تميز المهارات المطلوبة في بيئة متغيرة تحت تأثير العولمة.

٧٦. فيما يتعلق باكتساب المهارات الأساسية، تمتلك ثلاثة بلدان فقط من بين البلدان السبعة في شمال أفريقيا بيانات تقيس درجة اكتساب الطلاب الشباب للمهارات الأساسية في الرياضيات والقراءة، ويتعلق الأمر بكل من الجزائر والمغرب وتونس.

٧٧. يختلف مستوى إتقان طلاب هذه البلدان للمهارات الخاصة بالرياضيات والقراءة من بلد إلى آخر ووفقًا للصف. ومع ذلك، لا يزال هذا المستوى منخفضًا بشكل عام مقارنة بالدول ذات المستوى الإنمائي المماثل.

٧٨. يعد التعلم المبكر الذي اكتسبه الأطفال منذ سن مبكرة عاملاً مهمًا في اندماجهم الناجح عند دخولهم المدرسة الابتدائية. ويقاس هذا المؤشر بمعدل المشاركة في نشاط تعليمي يتم تنظيمه قبل عام واحد من السن القانوني للالتحاق بالمدرسة الابتدائية.

٧٩. تظهر البيانات المتوفرة أن الجزائر نجحت في عام ٢٠١٠ في إشراك ما يقرب من ٨٩٪ من الأطفال في هذه الأنشطة. وتشير البيانات الخاصة بالمغرب إلى وجوده اتجاه تصاعدي في هذا المؤشر حتى عام ٢٠١٤ (٧٠,٧٪)، ثم انخفاض أدى إلى عودة هذا المعدل إلى ٥٠٪ فقط في عام ٢٠١٨. وفي مصر، انتقل هذا المعدل من ١٥,٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣٧,١٪ عام ٢٠١٨. في تونس، يعود آخر معدل إلى عام ٢٠٠٢، وكان يناهز ٤٢٪. تظهر المعدلات الخاصة بكل جنس وجود شبه مساواة في الجزائر ومصر وتونس؛ من ناحية أخرى، بالنسبة للمغرب، فإن هذا المعدل أعلى بكثير بالنسبة للذكور (٥٣,٦٪ مقابل ٤٦,١٪).

٨٠. أصبح إتقان الشباب والبالغين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورة في عالم غزت فيه هذه التقنيات جميع مجالات النشاط ولا سيما مجال المعرفة والتعلم طوال الحياة. لذلك يكمن أحد جوانب جودة نظام التعليم في قدرته على نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أوسع نطاق ممكن بين المتعلمين وكذلك المدربين والمعلمين.

٨١. كشف تحليل المؤشرات المتعلقة بإتقان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن مدى الفجوة الرقمية التي لا تزال قائمة في بعض البلدان على الرغم من التقدم الذي أحرزته دول مثل مصر والمغرب. في بعض البلدان، لا يزال نظام التعليم عاجز عن سد هذه الفجوة بشكل ملحوظ.

٨٢. ونشير في هذا الصدد أن الأمر متعلق بفجوة مزدوجة، ما بين البلدان وداخلها أيضا. وتتجلى هذه الأخيرة في انعدام المساواة الرقمية المرتبطة بالجنس ومكان الإقامة. في الواقع، نلاحظ أن المعدلات الخاصة بالفتيات والنساء أقل عمومًا من معدلات الذكور. وبالمثل، تظهر البيانات حسب المنطقة وجود فجوة بين سكان المناطق الريفية وسكان المناطق الحضرية.

٨٣. من حيث البنية التحتية والمعدات الأساسية، لا يتم دائمًا تزويد المدارس والكليات والمدارس الثانوية بالحد الأدنى من الشروط، مما يؤثر سلبًا على القدرة على التعلم ويؤثر على جودة التعليم.

ثالثا. تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة والعمل اللائق للجميع[١٢]

٨٤. بشكل عام، كان النمو الاقتصادي الذي حققته دول شمال أفريقيا على مدى العقدين الماضيين منخفضا للغاية، وكان متسما بتقلبات قوية. ويشكل الركود سمة اتجاهات هذا النمو على المدى الطويل في أفضل الأحوال، إن لم تكن الاتجاهات سلبية. يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنمو الديموغرافي، مما يؤدي إلى ركود مستوى المعيشة لعامة السكان. ولذلك فإن هذا النمو الاقتصادي بعيد كل البعد عن أن يكون مستدامًا، وعلاوة على ذلك، لا تستفيد الفئات الاجتماعية جميعها من ثماره بطريقة عادلة. ولا تزال التفاوتات مستمرة ولا تزال الهشاشة آخذة في الانتشار، مما يؤدي إلى بروز قطاع غير رسمي ذي أهمية متزايدة.

٨٥. ويتبين أن الإنتاجية، على اعتبارها مصدر نمو مهم، متوقفة، وتشهد على وجود عدم الكفاءة الاقتصادية. يعتمد النمو الاقتصادي إما على تصدير الموارد الطبيعية (الجزائر وليبيا وموريتانيا) أو على الصناعات كثيفة العمالة ذات القيمة المضافة المنخفضة.

٨٦. لم يسمح النمو الاقتصادي الضعيف بخلق فرص عمل كافية من حيث العدد والنوعية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب ولاسيما حملة الشواهد الشباب.

٨٧. يسير معدل البطالة في دول شمال أفريقيا في اتجاه تصاعدي، باستثناء المغرب والجزائر، على الرغم من أن البلد الأخير شهد ارتفاعا في البطالة خلال السنوات الأخيرة. في تونس، ارتفع معدل البطالة بشكل حاد خلال السنوات الأخيرة نتيجة فشل الانتقال الاقتصادي على الرغم من الانتقال الديمقراطي الذي عزز الآمال بين الشباب في مستقبل أفضل.

الشكل ٦ : تطور معدل البطالة العام حسب الجنس ومعدل البطالة لدى الشباب (١٥-٢٤ سنة)

المصدر: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database

[١٢] تم استقاء البيانات الواردة في هذا المبحث من قواعد البيانات التالية:
https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database ، https://data.worldbank.org/ و https: //www.ilo .org / global / Statistics-and-databases /

٨٨. يحتل القطاع غير الرسمي مكانة مهمة في دول شمال أفريقيا، فهو يوفر وظائف غير مستقرة لشريحة واسعة من السكان، ممن لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية ولا يتمتعون بمقتضيات القوانين التي تنظم مدة العمل وشروطه. ويعد هذا القطاع ملجأ جميع من لم يجدوا فرص عمل في القطاع الرسمي. ويستمر هذا القطاع في التطور في جميع دول المنطقة، وتشير التقديرات إلى أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز ٤٠ ٪ أو أكثر وأنه يشغل نسبة كبيرة من القوى العاملة. وعلى الرغم من الافتقار إلى البيانات الخاصة بهذا القطاع في دول شمال أفريقيا، فإن الأرقام الخاصة بمصر تشهد على حجم هذا القطاع الذي وفر، وفقًا لتقديرات منظمة العمل الدولية، حوالي ٦٣,٨٪ من الوظائف[١٣] في عام ٢٠١٧. ووفقًا لهذه التقديرات نفسها، كان القطاع غير الرسمي في السودان يمثل حوالي ٨٧٪ من الوظائف في عام ٢٠١١. في تونس، تُقدّر حصة القطاع غير الرسمي من إجمالي العمالة بنحو ٣٣٪ في ٢٠١٨ [١٤] و ٣٦,٣٪ في المغرب[١٥].

٨٩. يتجلى أحد جوانب فشل سياسات التدريب والتوظيف في معظم دول شمال أفريقيا في نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا والذين ليسوا في المدرسة ولا يعملون ولا يحصلون على أي تدريب. في الواقع، تُظهر البيانات أن هذه النسبة عالية جدًا في معظم البلدان.

٩٠. تمثل عمالة الأطفال جانباً آخراً لا يقل أهمية من جوانب محدودية سياسات حماية الطفولة في دول شمال أفريقيا. وتسجل بعض دول المنطقة نسب مقلقة للأطفال الذين يمارسون أنشطة اقتصادية في انتهاك للقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تحظر عمل الأطفال. وبلغ هذا المعدل ٣,٧٪ في الجزائر (٢٠١٢)، و٣,٦٪ في مصر (٢٠١٤)، و١٢,٦٪ في موريتانيا (٢٠١٥)، و١٥,٣٪ في السودان (٢٠١٤)، و١,٨٪ في تونس (٢٠١١).

رابعا. تحليل مقارن للإنجازات المتعلقة بهدف التنمية المستدامة ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

٩١. بشكل عام، يتبع الفقر[١٦] في دول شمال أفريقيا اتجاهاً تنازلياً، باستثناء مصر حيث يرتفع معدل الفقر الذي انتقل من ١٩,٤. ٪ في ٢٠٠٤ إلى ٣٢,٥٪ في ٢٠١٧. وشهدت موريتانيا تطورا ملحوظا في هذا المجال، حيث بلغ هذا المعدل ٥١٪ في عام ٢٠٠٠، مقارنة بالعتبة الوطنية، وقد شهد انخفاضًا بنسبة ٢٠ نقطة مئوية في ١٤ عامًا، ليصل إلى ٣١٪ في عام ٢٠١٤.

٩٢. وتمثل فجوة الفقر مؤشرا آخرا يعكس عمق الفقر وانتشاره. بعد قياس هذا المؤشر مقارنة بعتبات ١,٩٠ و٣,٢٠و٥,٥٠ دولار (تعادل القوة الشرائية ٢٠١١) لكلّ يوم، يتضح أن فجوة الفقر في تراجع ملحوظ في كل من تونس والمغرب وموريتانيا، كما أنها تتراجع بشكل أقل في كل من السودان ومصر، علما أن هذا المنحى قد انعكس في البلد الأخير في نهاية الفترة، أي تفاقم الفقر وحدته بشكل أكبر.

---

[١٣] حسب تقديرات منظمة العمل الدولية.

[١٤] المصدر: التقرير الوطني الطوعي، تونس، ٢٠١٩.

[١٥] بحسب المندوبية السامية للتخطيط.(HCP) .

[١٦] يتعلق الأمر بالفقر النقدي ويتم قياسه مقارنة بعتبة إما وطنية أو دولية (١,٩٠ دولار في اليوم، تعادل القوة الشرائية ٢٠١١).

٩٣. يتم قياس انعدام المساواة في توزيع الدخل في بلدان شمال أفريقيا عبر مؤشر جيني١٧ ويسجل هذا المؤشر اتجاها تنازليا على الرغم من أن مستواه يختلف من بلد إلى آخر.

٩٤. بالنظر إلى مؤشر آخر لتوزيع الدخل، أي مقارنة حصة الدخل التي تذهب إلى أغنى ١٠٪ من الأفراد (الأسر) من السكان وتلك التي تذهب إلى ١٠٪ من الأفراد (الأسر) الأكثر فقرا، نلاحظ أن الفجوة تضيق في تونس وموريتانيا، وأنها شبه ثابتة في المغرب ومصر وتتسع في السودان.

خامسا. توصيات

٩٥. يهدف هذا التقرير إلى تقييم الأداء العام والاتجاهات المسجلة في جهود تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أجندة ٢٠٣٠) وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ في دول شمال أفريقيا. وقد وقف التحليل على نجاحات ونقاط قوة ينبغي تقويتها وترسيخها، وعلى ثغرات ونقاط ضعف تتعين معالجتها. بخصوص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٣٦، يجب أن تتصدى دول شمال أفريقيا أيضًا للتحديات الناشئة عن الأزمة الناجمة عن وباء كوفيد -١٩ والتي تهدد بالتراجع عن التقدم المتواضع المحرز.

٩٦. تسعى التوصيات الواردة أدناه إلى مساعدة هذه البلدان على تعزيز إنجازاتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأجندة واقتراح التوجهات العامة وسبل التحسين التي يمكن لكل دولة استلهامها وتكييفها مع سياقها الخاص للمضي قدمًا في درب "عدم ترك أي أحد خلف الركب".

أ. بخصوص تغطية أهداف التنمية المستدامة وأجندة ٢٠٦٣

٩٧. استنادًا إلى حقيقة أن أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتجزئة ومترابطة وأن أبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعزز بعضها البعض، يجب أن تعمل دول شمال أفريقيا على ضمان نجاح سياساتها وبرامجها في استهداف جميع الأهداف بطريقة تؤدي إلى خلق التقائية مواتية للتنمية المتسقة والمستدامة. وقد كشف التحليل أن دول شمال أفريقيا متخلفة في تحقيق أهداف معينة مثل الهدف ٢ أو الهدف ٥ أو الهدف ٩.

٩٨. تحسبًا لتأثيرات وباء كوفيد ١٩، يجب أن تعيد دول شمال أفريقيا تصور سياساتها المتعلقة بالقضاء على الفقر ومكافحة انعدام المساواة عبر استهداف السكان الضعفاء بشكل أفضل. كما ينبغي عليها أيضًا إعادة تأهيل أنظمتها الصحية والتعليمية والاستثمار أكثر في البنية التحتية والابتكار والبحث والتطوير. وبالمثل، يجب عليها تحسين نظام الحوكمة من أجل زيادة كفاءة إطارها المؤسسي.

ب. بخصوص تمويل أهداف التنمية المستدامة

٩٩. في دول شمال أفريقيا بشكل عام، يتم تمويل البرامج والإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من موارد الدولة، لكن هذه الموارد ستصبح نادرة بشكل متزايد بسبب أزمة فيروس كورونا. لذلك يجب تعبئة مصادر التمويل البديلة على المستويات المتعددة الأطراف والثنائية والوطنية. على المستوى متعدد الأطراف، يمكن اللجوء إلى الصناديق المتخصصة، ولا سيما في المجال البيئي مثل الصندوق الأخضر. على المستوى الوطني، ينبغي توعية القطاع الخاص بحيث يساهم في تمويل أهداف التنمية المستدامة في إطار الاقتصاد التضامني.

---

١٧ حسب تقديرات البنك الدولي.

ج. بخصوص الرصد والتقييم ورفع التقارير

١٠٠. في دول شمال أفريقيا، يعاني نظام الرصد والتقييم ورفع التقارير من نقص صارخ في البيانات المستخدمة لقياس المؤشرات ورصدها. وتساهم عدة عوامل في هذا النقص: ضعف القدرات البشرية والمادية التي يتسم بها نظام المعلومات، ونقص التنسيق بين أصحاب المصلحة في جمع ونشر المعلومات. ينبغي العمل على عدة مستويات من أجل مواجهة هذه النواقص:

- بناء القدرات؛
- على مستوى نظام المعلومات من خلال تزويده بالموارد المادية والبشرية الكافية. في هذا الباب، يتعين إنشاء منصة مخصصة لرصد أهداف التنمية المستدامة، تكون في متناول الجميع (البيانات المفتوحة) من أجل تسهيل وصول الجمهور العريض إلى المعلومات وبالتالي ضمان الالتزام بها.

د. بخصوص تكييف ومواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط والبرامج الوطنية

١٠١. يتطلب انخفاض درجة تكامل ومواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الخطط والبرامج الوطنية مراجعة أساليب التخطيط الاستراتيجي لجعلها قادرة على الربط بين الخطط والبرامج والمشاريع من جهة، وبين أهداف التنمية المستدامة من ناحية أخرى. كما أن هناك حاجة إلى ترتيب أولويات الخطط الوطنية بحيث تتوافق مع هذه الأهداف. في هذا الصدد، ينبغي توعية دول شمال أفريقيا بأهمية الاعتماد على مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة (IPRT) التي قامت بإعدادها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

هـ. بخصوص التملك والتوعية والمناصرة

١٠٢. تتطلب أهداف التنمية المستدامة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذها: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. ويعد دعم جميع السكان، وقبل كل شيء، الشباب والنساء عاملا مهما للنجاح. يجب بذل مزيد من الجهود في مجال التوعية والمناصرة من قبل دول شمال أفريقيا على جميع المستويات من أجل ضمان تملك أهداف التنمية المستدامة من قبل شريحة واسعة من السكان على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.